

المملكة العربية السعودية
وزارة الموارد البشرية
والتنمية الاجتماعية
المجتمع الحفظ لخالق القرآن الكريم بولاية جازان
مسجلة برقم 3153



حافظ

لائحة الحوكمة

1443هـ-2022م

رقم الإصدار: 1

أولاً: التعريفات

يقصد بالألاظف والعبارات الآتية والمعاني المبنية أمام كل منها :

النظام : نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

الوزارة : وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

الجمعية : الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بوادي حلي (حافظ).

اللائحة الأساسية : اللائحة الأساسية للجمعية.

الجمعية العمومية : الجمعية العمومية للجمعية، وتتكون من الأعضاء المحددين وفقاً لما هو منصوص عليه باللائحة الأساسية للجمعية.

اللائحة : لائحة الحكومة لجمعية حافظ لتحفيظ القرآن الكريم بوادي حلي .

أصحاب المصالح : كل شخص له مصلحة مع الجمعية مثل أعضاء الجمعية العمومية والعاملين، والمتبرعين، والمستفيدين، والدائنين، والمدينين.

ثانياً: الجمعية العمومية

المادة الأولى :

بناء على ما ورد في اللائحة الأساسية من حقوق وواجبات على أعضاء الجمعية العمومية فإنه:

أولاً: الحقوق

- 1- أحقيـة الاطـلاـع عـلـى جـمـيع الـمـسـنـدـات وـالـوـثـائق وـالـعـقـود عـنـد طـلـبـهـا فـي مـقـرـ الجـمـعـيـةـ.
- 2- تـزـويـدـهـمـ بـتـقـرـيرـ عـنـ تـفـيـذـ الـقـرـارـاتـ الـتـيـ صـدـرـتـ مـنـهـمـ.
- 3- دـعـوـتـهـمـ لـحـضـورـ فـعـالـيـاتـ الجـمـعـيـةـ.
- 4- دـعـوـتـهـمـ لـحـضـورـ الـبـرـامـجـ وـالـأـنـشـطـةـ الـخـاصـةـ بـالـجـمـعـيـةـ إـنـ أـمـكـنـ ذـلـكـ.
- 5- تـزـويـدـهـمـ بـنـسـخـةـ مـنـ الـلـوـاـجـ وـالـأـنـظـمـةـ الـمـدـدـثـةـ.

ثانياً: الواجبات

1. حضور اجتماعات للتصويت على القرارات بصدق ومسؤولية والتقييد بتطبيق اللائحة الأساسية فيما ورد بها من ذلك.

2. عدم الانحياز لأي عضو في الجمعية.

3. العدالة والمساواة بين الأطراف (المجلس، المدير التنفيذي، أصحاب المصالح).

4. المشاركة الفاعلة في اللجان العرش بها والاهتمام والإنجاز بالمهام الموكلة لهم.

5. الصراحة والإفصاح وعدم التضليل عند السؤال عن حال الجمعية والشفافية عند السؤال.

6. تحمل المسؤولية ومحاسبة المجلس وبيان الأخطاء الواردة منه.

رابعاً: مجلس الإدارة

المادة الثانية : مسؤوليات مجلس الإدارة:

1. يجب على مجلس الإدارة التعين والعزل والرقابة على المدير التنفيذي.

2. يجب عمل التقارير المالية والإدارية سنوياً ورفعها للجمعية العمومية.

3. التنسيق مع مراجع الحسابات المعين من الجمعية العمومية في ضبط الإجراءات المالية للجمعية ورقابتها والكترونياً.

العادة الاشياء:

يجب أن تكون أفعال مجلس الإدارة واضحة وشفافة ومعلنة عبر قنوات التواصل الاجتماعي عبر موقع الجمعية
ان وحد.

الحادية الرابعة: الإعلان لأعضاء الجمعية العمومية لحضور أنشطة وبرامج الجمعية.

المادة الخامسة : الإشراف على تطبيق معايير الإفصاح والشفافية إطلاع المجتمع المحلي بالتقارير الإدارية والمالية كل ربع سنة أو نصف سنة.

المادة السادسة : يجب توضيح المعرفات العالمية للمانحين.

العاشرة السابعة :

مهام مجلس الادارة في اطار الحكومة

١. تعيين المدير التنفيذي للجمعية وعزلة ومراقبته.
 ٢. الإشراف على تنفيذ وتفعيل لائحة الحكومة وتشكيل لجان تختص بذلك.
 ٣. إعداد التقارير الإدارية والمالية ورفعها سنويًا للجمعية العمومية.
 ٤. إعداد الخطة الاستراتيجية للجمعية والإشراف على تنفيذها.

خامسًا: مراجع الحسابات

المادة الشائنة : تعنى مراجعة الحسابات وضوابط التعيين

- ١- أن يكون مرخص له.
 - ٢- أن يكون اختياره عن طريق منافسة لا تقل عن ثلاثة عروض.
 - ٣- أن تكون لديه خبرة في مراجعة حسابات الجمعيات الخيرية لا تقل عن عامين.
 - ٤- أن يقدم السيرة الذاتية.
 - ٥- ألا يكون قريباً لأحد أعضاء مجلس الإدارة.
 - ٦- ألا يكون له أية تعاملات مالية مع الجمعية.

النقطة التاسعة: دور مراجع الحسابات واحتضانه

١. تفعيل مبدأ الشفافية لكي تتحقق أهداف أصحاب المصالح.
 ٢. التدقيق والمصادقة على الحسابات والقوائم المالية المعرفة من المشرف العالمي.
 ٣. تفعيل المسائلة والرقابة المحاسبية.
 ٤. كتابة وإعداد التقارير (تقرير المراجع).
 ٥. عدم إفشاء الأسرار لغير أصحاب المصالح.
 ٦. التأكيد من نظامة الاجراءات المالية وفق اللوائح المعتمدة.

المادة العاشرة : إعاقه مراجع الحسابات عن أداء دوره

١. عدم تعاون المشرف المالي مع مراجع الحسابات.
 ٢. عدم تهيئة المكان المناسب للقيام بعمله كما ينبغي.
 ٣. إذا كان البرنامج المحاسبي ضعيفاً أو غير مواكب لتطورات المحاسبة فإن ذلك يعيق عمله.

المادة الحادية عشر : قصور مراجع الحسابات في أداء دوره

١. عدم إلعام مراجع الحسابات بمهام عمله، وكذلك عدم مواكبة لتطورات المحاسبة والتدقيق.
 ٢. ضعف المرتب المالي وعدم وجود حواجز.
 ٣. تكليفه بأعمال أخرى تؤدي إلى قصوره في أداء عمله.

سادساً: لجنة المراقبة والمراجعة الداخلية

المادة الثانية عشر : آلية اختيار اللجنة

تقوم الجمعية العمومية بتشكيل لجنة لاختيار أعضاء لجنة الرقابة والمراجعة الداخلية وإجازتها لا يقل عدد أعضاءها عن ثلاثة ولا يزيد عن سبعة أعضاء.

المادة الثالثة عشر : يشترط في عضو اللجنة

١. لا يقل عمر العضو عن ثلثين عاماً.

٢. أن يكون عضواً في الجمعية العمومية.

٣. أن يكون لديه مؤهل علمي ولديه خبرة في اختصاصات اللجنة، ويفضل من شارك سابقاً في لجنة معاشرة.

المادة الرابعة عشر :

تحتفل اللجنة في التأكيد من الالتزام بمعايير وائحة الحكومة وجميع اللوائح والأنظمة المعتمدة في الجمعية والخطط الاستراتيجية.

المادة الخامسة عشر : تتمتع اللجنة بالصلاحيات التالية:

١. للجنة الحق في الاطلاع على جميع المستندات والمخاطبات والمناشط في الجمعية.

٢. للجنة الحق في الاعتراض على أي مستند أو منشط في الجمعية.

٣. للجنة الحق بطريقة التأكيد للمعلومات والتقارير الواردة لها.

٤. للجنة الحق في الاستفسار من الإدارة التنفيذية بالجمعية.

٥. للجنة الحق أن تطلب من مجلس الإدارة عقد اجتماع اعتمادي للجمعية العمومية متى رأت الحاجة إلى ذلك، وعلى المجلس الاستجابة لطلباتها.

المادة السادسة عشر : علاقة مجلس الإدارة باللجنة

١. يرفع مجلس الإدارة جميع التقارير واجتماعات المجلس للجنة.

٢. تخاطب اللجنة مجلس الإدارة في جميع الملاحظات التي تمت ملاحظاتها على عمل الجمعية.

سابعاً: الإفصاح والشفافية

المادة السابعة عشر :

يجب على مجلس الإدارة الإفصاح عن القوائم المالية والأصول الثابتة والمنقولة.

المادة الثامنة عشر :

يجب على مجلس الإدارة الإعلان عن اللوائح المعتمدة.

المادة التاسعة عشر :

يجب على مجلس الإدارة قياس مدى رضاء أصحاب المصالح.

المادة العشرون :

يجب على الجمعية العمومية وضع مراجع قانوني خارجي للجمعية.

المادة الحادي والعشرون :

يجب على الجمعية العمومية اعتماد القوائم المالية بعد توقعها من مراجع الحسابات.

المادة الثانية والعشرون :

يجب على مجلس الإدارة إعلان القوائم المالية ولوائحه وأنظمته ورقياً وإلكترونياً بعد اعتمادها.

المادة الثالثة والعشرون :

يجب على مجلس الإدارة تزويذ الجمعية العمومية بالتقارير الدورية.

المادة الرابعة والعشرون :

يجب على مجلس الإدارة وضع محاسب داخلي.

المادة الخامسة والعشرون :

يجب على الإدارة التنفيذية للجمعية وضع استبيانات ورقية وإلكترونية لقياس الأثر الراجع.

ثامناً: منع تضارب المصالح

المادة السادسة والعشرون :

يجب ألا يجمع عضو مجلس الإدارة بين وظيفته في مجلس الإدارة وبين وظيفته الإدارية إلا بموافقة الوزارة.

المادة: السابعة والعشرون :

يجب ألا يكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة خاصة في أنشطة الجمعية.

المادة الثامنة والعشرون :

يجب عدم وجود مصلحة لمراجعة الحسابات في أنشطة الجمعية.

المادة التاسعة والعشرون :

تكون هذه اللائحة نافذة من تاريخ اعتمادها.

اعتمد مجلس إدارة الجمعية في الاجتماع (الأول) في دورته (الأولى) هذه السياسة في ٦/١١/١٤٤٢هـ.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٢	أولاً: التعريفات
٢	ثانياً: الجمعية العمومية
٢	المادة الأولى
٢	أولاً: الحقوق
٣	ثانياً: الواجبات
٣	رابعاً: مجلس الإدارة
٣	المادة الثانية : مسؤوليات مجلس الإدارة
٣	المادة الثالثة
٣	المادة الرابعة
٣	المادة الخامسة
٣	المادة السادسة
٤	المادة السابعة
٤	مهام مجلس الإدارة في إطار الحكومة
٤	خامساً: مراجع الحسابات
٤	المادة الثامنة : تعيين مراجع الحسابات وضوابط التعيين
٤	المادة التاسعة: دور مراجع الحسابات و اختصاصاته
٤	المادة العاشرة : إعاقبة مراجع الحسابات عن أداء دوره
٥	المادة الحادية عشر : قصور مراجع الحسابات في أداء دوره
٥	سادساً: لجنة المراقبة والمراجعة الداخلية
٥	المادة الثانية عشر
٥	المادة الثالثة عشر
٥	المادة الرابعة عشر
٥	المادة الخامسة عشر
٦	المادة السادسة عشر : علاقة مجلس الإدارة باللجنة
٦	سابعاً: الإفصاح والشفافية
٦	المادة السابعة عشر
٦	المادة الثامنة عشر
٦	المادة التاسعة عشر

٦	المادة العشرون
٦	المادة الحادي والعشرون
٦	المادة الثانية والعشرون
٦	المادة الثالثة والعشرون
٦	المادة الرابعة والعشرون
٦	المادة الخامسة والعشرون
٧	ثامناً: منع تضارب المصالح
٧	المادة السادسة والعشرون
٧	المادة: السابعة والعشرون
٧	المادة الثامنة والعشرون
٧	المادة التاسعة والعشرون